الجمهورية العربية السورية

جامعة دمشق

كلية الحقوق

قسم القانون الدولي

إشكالية الرقابة الدولية على الانتخابات العامة

رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في القانون الدولي

إعداد الطالبة

فاطمة حاتم

إشراف

الأستاذ الدكتور ماهر ملندي

العام

2022م

الخاتمة

بعد العرض التفصيلي لمحاور البحث وإشكالياته المختلفة، نعرض نتائجه، ونلحقها بمجموعة من المقترحات وفق الآتي:

النتائج:

- أضحت الرقابة الدولية على الانتخابات إحدى الممارسات الدولية الراسخة، وباتت دعوة الدول منظمات الرقابة الدولية لمراقبة انتخاباتها تقليداً انتخابياً معمولاً به في دول إفريقيا وجنوب شرق آسيا وأوروبا الشرقية والمنطقة العربية، فضلاً عن الدول الغربية.
- من المبكر القول بتحول الرقابة الدولية على الانتخابات إلى قاعدة من قواعد القانون الدولي، أو إلى عرفٍ دولي، فهي لم تحمل بعد أي عنصر من عناصر الإلزام، والدول غير ملزمة بإخضاع عملياتها الانتخابية لتلك الآلية وفق قواعد القانون الدولي، والمنظمات الدولية المختلفة التي صادقت على إعلان الرقابة الدولية في نيويورك عام 2005، أقرت أن هذا الدليل لا يحمل قواعد ملزمة، إنما مبادئ استرشادية من الممكن أن تتحول مع مرور الزمن إلى عرف دولي.

بالإضافة لذلك لا توجد أية آليات ملزمة للدول التي تم مراقبة الانتخابات فيها، لتنفيذ مضمون تقارير الرقابة الدولية، فضلاً على أن الجزاءات المترتبة بناءً على تقارير الرقابة الدولية بمواجهة تلك الدول لاتحمل أي صفة ملزمة، وتمارسها الدول الأخرى والمنظمات الدولية بصفة انتقائية، فقط عندما يتوافق تنفيذ تلك الجزاءات مع مصالحها السياسية والاقتصادية.

- لئن كانت مخاوف بعض الدول من مساس الرقابة الدولية بسيادتها الوطنية مبررة بحكم الواقع الذي يشير إلى أنه كلما كانت الدول الكبرى ذات مصلحة فإنها لاتتورع عن التدخل في الشأن الداخلي للدول بشتى الطرق، وأشرسها أحياناً، متذرعةً بالأسباب الإنسانية، أو لتكريس قيم الديمقراطية وحماية الشرعية، أو لمكافحة الإرهاب الدولي، أو لحماية البشرية من أسلحة الدمار الشامل وفق مزاعمها.

إلا أن البحث الأكاديمي القانوني حول الرقابة الدولية على الانتخابات، يشير إلى أن هذه الآلية الدولية لاتمس بسيادة الدول من حيث المبدأ، حيث لم يسبق أن مارست أي بعثة رقابة دولية عملها داخل دولة دون الحصول على دعوة رسمية مسبقة من تلك الدولة، وهذا مانصَّت عليه أدلة الرقابة الدولية والإقليمية، كما يحق للدولة المنظِّمة للانتخابات في أي مرحلة من مراحل العملية الانتخابية سحب اعتماد أي مراقب دولي وبالتالي إقصاؤه عن المراقبة عندما ترتئي ذلك وفق المعايير التي تعتمدها، وعليه فإن مبدأ الدعوة المسبقة وحرية الدولة في اعتماد المراقبين، يظهران تفوقاً للسيادة الوطنية على الاعتبارات الأخرى كافة.

- تتأثر دقة وموضوعية وشمولية تقارير الرقابة الدولية، وبالتالي فاعلية آلية الرقابة ككل، بجملة من العوامل، تتعلق أحياناً بظروف الدولة المعنية بالانتخابات، كالتحديات الأمنية التي تحد من قدرة فرق الرقابة على الانتشار على كافة مساحة الدولة، أو بظروف خاصة بمنظمات الرقابة الدولية كالأعباء المالية الباهظة لعمل فرق الرقابة، أو بأسباب تتعلق بآليات وتفاصيل عمل بعثات الرقابة، مثل تناقض التقارير الأولية لتلك الفرق مع تقاريرها النهائية، هذا من جانب، ومن جانب آخر عدم إلزامية التقارير النهائية لتلك الفرق بمواجهة الدولة المنظِّمة للانتخابات.

ومن أهم العوامل المؤثرة في فاعلية الرقابة الدولية على الانتخابات عامل التسييس، والذي يظهر على مستويين: يظهر أحدهما أحياناً من خلال تضارب بعض تقارير فرق الرقابة المشاركة في الانتخابات، والذي يحدث في بعض الأحيان بسبب طبيعة وشكل العلاقة بين بعض منظمات الرقابة الدولية والدول المعنيّة بالانتخابات، أما المستوى الآخر من التسييس فيظهر بشكل واضح من خلال ردود فعل المجتمع الدولي حيال نتائج عمل الرقابة الدولية عندما تخلص إلى عدم نزاهة العملية الانتخابية، فغالباً ماترجِّح الدول مصالحها السياسية والاقتصادية في تعاملها مع بعضها بصرف النظر عن نتائج تقارير الرقابة الدولية على الانتخابات.

المقترحات:

- على الرغم من وجاهة العوامل المؤثرة في مدى فاعلية الرقابة الدولية على الانتخابات من جهة، وعدم إلزامية تلك الآلية وفق قواعد القانون الدولي من جهة أخرى، فإن القبول الواسع لهذه الآلية من قبل معظم دول العالم، ونيلها شبه إجماعٍ دولي على صعيد الممارسة، تؤكده دعوة الدول من مختلف أنحاء العالم لمراقبة انتخاباتها، يحوِّل هذه الآلية إلى أمر واقع على صعيد الممارسة الدولية، الأمر الذي يدفعنا لاقتراح قبول الرقابة الدولية من قبل الحكومة في الجمهورية العربية السورية، طالما أن دعوة منظمات الرقابة الدولية والإقليمية هو أمر محصور برغبة وإرادة واختيار الدولة السورية فقط، وهذا كما أسلفنا هو حق للدول تكفله أدلة الرقابة المختلفة، فضلاً عن الحرية الممنوحة للسلطات الانتخابية السورية في سحب اعتماد أي مراقب دولي أو بعثة مراقبة دولية، وفق الاعتبارات المرعية لتلك السلطات.

وكما بيَّن البحث فإن انخراط الدول في آليات حماية وتكريس الديمقراطية ومنها الرقابة الدولية، يعود بالتبعات الإيجابية على تلك الدول، ومنها الانفتاح السياسي وتبعاً له الانفتاح الاقتصادي على دول العالم، الأمر الذي يخدم مصالح الدولة السورية في أعقاب الحرب الشرسة التي استهدفتها، ويدعم مكانتها في المجتمع الدولي.

وقد يستلزم قبول الرقابة الدولية تضمين قانون الانتخابات فصلاً يتعلق بتنظيم هذه الآلية وفق الاعتبارات التي يرتئيها المشرع الوطني، بما يتوافق مع أدلة الرقابة الدولية، ويحقق أغراض هذه الآلية الدولية.

- ومع قبول الرقابة الدولية، ولرفع درجة كفاءة العملية الانتخابية بماينسجم مع المعايير الدولية للانتخابات المعتمدة من قبل فرق الرقابة الدولية، يجب تمكين وتأهيل السلطات الانتخابية المحلية والارتقاء بمستوى أدائها، وقد يكون ذلك من خلال إنشاء هيئة عليا دائمة لإدارة الانتخابات، مستقلة في تبعيتها وعضوية أفرادها عن السلطة التنفيذية، يقوم على إدارتها نخب قانونية مشهود لها بالكفاءة والنزاهة، يقدَّم للعاملين في هذه الهيئة الدعم الفني من خلال التدريب والتأهيل اللازمين، بالإضافة إلى الدعم التقني والمادي، ويُتاح لهذه الهيئة الانخراط في عمليات الرقابة الدولية على الانتخابات في مختلف الدول لاكتساب الخبرة اللازمة في هذا المجال، وتوظيفها في تطوير عمل هيئة الانتخابات.

- للتخفيف من وطأة عامل التسييس كأحد العوامل التي تحد من فاعلية الرقابة الدولية، يمكن السماح لكافة الأطراف السياسية المتنافسة في الدولة المنظِّمة للانتخابات بدعوة منظمات الرقابة الدولية أو الإقليمية التي تختار للمشاركة في مراقبة الانتخابات –وفق معايير وضوابط معتمدة سلفاً– بشرط عدم تقديم أي اعتراض من الحكومة على المنظمات المختارة.

Syrian Arab Republic

Damascus University

Faculty of Law

Department of International Law

THE PROBLEM OF INTERNATIONAL OBSERVATION OF GENERAL ELECTIONS

A dissertation submitted in partial fulfillment of the requirement for the degree of Master in international law

By

Fatima Hatem

Supervisor

Dr. Maher Malandi

2022